ورقة سياسات

2024

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

من النفايات إلى الطاقة: حلول مستدامة لتعزيز الاقتصاد البيئي في المفرق والزرقاء وجرش.

بالشراكة مع السفارة الأمريكية في عمّان

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

ورقة سياسات

من النفايات إلى الطاقة: حلول مستدامة لتعزيز الاقتصاد البيئي في المفرق والزرقاء وجرش.

إعداد :

محمد أبو دلبوح
ملاك أبو جبل
رؤى عليمات
عبدالرحمن الجرايدة

بمشاركة :

- Michelle Liu
- Liam Railsback

ديسمبر 2024
عمّان-الأردن

جدول المحتويات

1 الملخص التنفيذي

2 المقدمـــة

5 تحديد المشكلة

8 السياسات الحاليـة

16 دراسات الحالة الدوليّة الناجحة

18 التمويل وآليات الدعم المتاحة

21 الخطة التنفيذية والجداول الزمنية

25 الخاتمة

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

مختبر الاستدامة الأردني

الملخّص التنفيذي

تواجه الأردن تحديات بيئية متزايدة، خاصة في محافظات المفرق والزرقاء وجرش، حيث تُنتج هذه المناطق أكثر من 3 مليون طن سنوياً من النفايات الصلبة. مع عدم وجود بنية تحتية متطورة لمعالجة هذه النفايات، يتم التخلص من 80% منها في مكبات مفتوحة، مما يسهم بشكل كبير في تلوث الهواء والمياه والتربة، وزيادة أنبعاثات الغازات الدفيئة.

تهدف هذه الورقة إلى تقديم خطة شاملة لتحويل النفايات إلى موارد مستدامة، مع التركيز على إنتاج الطاقة من النفايات وإعادة التدوير. يتمثل الهدف الرئيسي في تقليل كمية النفايات الصلبة بنسبة 20% خلال السنوات الخمس القادمة وزيادة نسبة إعادة التدوير إلى 40% بحلول عام 2030.

الحلول المقترحة تتضمن:

1. **استخدام التكنولوجيا الحديثة:** مثل تقنيات الحرق النظيف وإنتاج الغاز الحيوي لتحويل النفايات إلى طاقة بشكل فعّال، مما سيساهم في تقليل حجم النفايات وتحقيق فوائد اقتصادية من خلال بيع الطاقة المنتجة.
2. **تعزيز البنية التحتية:** إنشاء محطات مؤقتة ودائمة لإعادة التدوير في المحافظات المستهدفة، مع التركيز على معالجة النفايات البلاستيكية والمعادن والنفايات العضوية.
3. **التوعية المجتمعية:** تنفيذ حملات توعية واسعة النطاق تهدف إلى تعزيز سلوكيات إعادة التدوير وتقليل النفايات، بالتعاون مع المدارس والجامعات ومنظمات المجتمع المدني.
4. التعاون بين القطاعين العام والخاص: تحفيز الشراكات بين الحكومة والشركات الخاصة لتطوير البنية التحتية وتوفير التمويل اللازم للمشاريع.
5. **تحديث التشريعات:** مراجعة وتطوير القوانين الحالية المتعلقة بإدارة النفايات لضمان التنفيذ الفعّال وتحديد المسؤوليات بشكل واضح.

من خلال تنفيذ هذه الحلول، تهدف الخطة إلى تحسين جودة البيئة المحلية، خفض انبعاثات الغازات الدفيئة، وتحقيق نمو اقتصادي مستدام في المحافظات المستهدفة.

المقدمة

تواجه الأردن اليوم تحديات بيئية كبيرة، خاصة في ما يتعلق بإدارة النفايات الصلبة، التي أصبحت قضية ذات أولوية قصوى. في ظل النمو السكاني السريع، الذي يتجاوز 10 ملايين نسمة، والنشاط الصناعي المتزايد، تجد الدولة نفسها أمام كميات هائلة من النفايات التي تُقدر بأكثر من 3 مليون طن سنوياً. تعتمد المحافظات الكبرى مثل المفرق والزرقاء وجرش على أنظمة تقليدية وغير فعّالة لإدارة النفايات، حيث يتم التخلص من 80% من النفايات الصلبة في مكبات مفتوحة، مما يؤدي إلى تلوث الهواء والمياه والتربة، ويشكل خطراً على الصحة العامة.
الآثار البيئية والصحية لهذه الأزمة لا يمكن تجاهلها. انتشار مكبات النفايات المكشوفة يزيد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وهو ما يسهم في تفاقم تغير المناخ وتدهور جودة الهواء. كما أن تلوث المياه الجوفية نتيجة تسرب المكبات يشكل تهديدًا مباشرًا لمصادر المياه العذبة في الأردن، وهو بلد يعاني أصلًا من شح الموارد المائية.
إضافة إلى ذلك، فإن التكاليف الاقتصادية الناجمة عن سوء إدارة النفايات هائلة، حيث يتم فقدان الفرص الاقتصادية الناتجة عن إعادة التدوير والاستفادة من الموارد التي يمكن تحويلها إلى طاقة. يتطلب هذا الوضع تدخلًا سريعًا وشاملًا للحد من التأثيرات السلبية وللاستفادة من الإمكانيات الكامنة في تحويل النفايات إلى موارد مفيدة.
التعريف بالمشروع:
تهدف هذه الورقة إلى تقديم حلول عملية ومستدامة لتحويل النفايات إلى طاقة، بما يعزز الاقتصاد البيئي ويقلل من التأثيرات السلبية للنفايات على الصحة والبيئة. تستند الحلول المقترحة إلى تجارب دولية ناجحة وتقنيات حديثة مثل الحرق النظيف وإنتاج الغاز الحيوي، مع التركيز على تنفيذ نماذج متطورة لإدارة النفايات تُناسب الظروف البيئية والاقتصادية في الأردن.
من خلال هذه الورقة، سيتم تحليل الوضع الحالي لإدارة النفايات في المفرق والزرقاء وجرش، وتقييم السياسات الحالية، وتقديم توصيات عملية لتعزيز القدرة على معالجة هذه التحديات. كما تهدف إلى خلق فرص اقتصادية جديدة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا المستدامة والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

المقدمة

تحليل أعمق للسياسات:-

-محافظات المفرق والزرقاء وجرش تشهد العديد من التحديات البيئية، أبرزها:

- **تراكم النفايات الصلبة:** تنتج هذه المحافظات كميات كبيرة من النفايات، حيث يصل الإنتاج السنوي إلى أكثر من 3 مليون طن، مما يفوق قدرة المكبات الحالية على الاستيعاب. إضافة إلى ذلك، معظم المكبات لا تتوفر فيها مواصفات البنية التحتية الحديثة لمعالجة النفايات.
- **تلوث الهواء والمياه:** تؤدي المكبات المفتوحة إلى تلوث الهواء الناتج عن حرق النفايات في الهواء الطلق. في الزرقاء، هناك مشكلة خاصة تتعلق بتلوث المياه الجوفية نتيجة تسرب المواد السامة من المكبات إلى التربة.
- **شح الموارد المائية:** الأردن عمومًا يعاني من نقص المياه، وتلوث المياه الجوفية يزيد من صعوبة تأمين مياه نظيفة وصالحة للشرب في المناطق المستهدفة، مما يؤثر سلبًا على صحة السكان.

-التحديات الفعلية للبنية التحتية:

- **افتقار البنية التحتية للمرافق الحديثة:** تعتمد المحافظات الثلاث على أنظمة تقليدية لإدارة النفايات، حيث توجد مكبات قليلة غير مؤهلة للتعامل مع كميات النفايات المتزايدة. وقد أدت هذه الظروف إلى تراكم النفايات في بيئة غير آمنة.
- نقص مراكز إعادة التدوير: لا توجد مراكز كافية لإعادة التدوير في تلك المناطق، خاصةً في المفرق وجرش، حيث تتوفر مرافق محدودة جدًا للتعامل مع النفايات الإلكترونية أو العضوية بفعالية.
- قُصور الموارد المالية: البلديات تواجه تحديًا في تخصيص الموارد الكافية لإدارة مشاريع البنية التحتية للنفايات، مما يعيق تطوير أنظمة إعادة التدوير والمحطات المؤقتة التي اقترحتها الورقة.

- محدودية الوعي البيئي: ما زال الوعي البيئي بأهمية إعادة التدوير وتقليل النفايات منخفضًا بين فئات واسعة من السكان، مما يؤدي إلى ممارسات غير آمنة مثل التخلص العشوائي من النفايات. انتشار هذه العادات البيئية يعوق نجاح برامج التدوير.
- الثقافة الاجتماعية حول النفايات: في المجتمعات الريفية، يُنظر إلى النفايات أحيانًا على أنها مسؤولية حكومية فقط، مما يضعف مشاركة الأفراد في إعادة التدوير، ويؤدي إلى تراجع التعاون مع المؤسسات المحلية.

العوائق الاجتماعية والثقافية:

العوائق الاقتصادية والاجتماعية: في بعض المناطق، يفضل السكان إعادة استخدام المواد بدلًا من التخلص منها، وهذا قد يشكل عائقًا أمام استخدام الأساليب الحديثة لإدارة النفايات إذا لم يتم توعية المجتمع بأهمية هذه الإجراءات لتحقيق بيئة أفضل.

توصيات لمعالجة هذه التحديات

- بناء البنية التحتية: تعزيز الموارد الحكومية والخاصة لإنشاء مكبات مؤهلة، وتوسيع مراكز إعادة التدوير وتوفير وحدات متنقلة لجمع وفرز النفايات.
- التوعية والتثقيف: إطلاق حملات توعية شاملة تستهدف الفئات الاجتماعية المختلفة، بما في ذلك المناهج الدراسية وبرامج التلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي، لتغيير السلوكيات المتعلقة بإدارة النفايات.
- تقديم الحوافز الاقتصادية: تشجيع السكان على المشاركة من خلال تقديم حوافز مالية ومكافآت تشجيعية للممارسات المستدامة، مثل إعادة التدوير وتخفيض النفايات المنزلية.
- تدريب الكوادر المحلية: تحسين مهارات فرق إدارة النفايات المحلية والبلدية من خلال ورش تدريبية تساعدهم في التعامل مع تقنيات إدارة النفايات المتقدمة.

من خلال هذا التحليل العميق للسياق المحلي والتحديات، يمكن تحسين تنفيذ سياسات إدارة النفايات في المحافظات الثلاث، وتحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية المرجوة.

تحديد المشكلة

تواجه محافظات المفرق، الزرقاء، وجرش في الأردن تحديات بيئية وصحية خطيرة نتيجة سوء إدارة النفايات الصلبة. هذه المحافظات تعتمد بشكل كبير على مكبات النفايات المفتوحة، حيث يتم التخلص من 80% من النفايات الصلبة دون إعادة تدوير أو استغلال للموارد. من الأمثلة على تأثير ذلك، نرى في الزرقاء أن مكب النفايات الرئيسي يؤدي إلى تسرب المواد الكيميائية السامة إلى المياه الجوفية، مما يشكل خطراً على مصادر المياه النظيفة، ويزيد من صعوبة توفير مياه صالحة للشرب للسكان. في المفرق، انتشار مكبات النفايات في المناطق السكنية يزيد من انتشار الأمراض التنفسية بسبب حرق النفايات في الهواء الطلق. أما في جرش، فقد أصبحت المكبات مصدراً رئيسياً لتلوث التربة، ما يؤثر على المحاصيل الزراعية ويهدد الأمن الغذائي.

تفاقم الوضع يعود إلى عدة أسباب جذرية، منها الاعتماد على أنظمة تقليدية لإدارة النفايات، وغياب البنية التحتية اللازمة لإعادة التدوير أو إنتاج الطاقة من النفايات. بالإضافة إلى ذلك، فإن نقص التمويل المخصص لإدارة النفايات، سواء من القطاع العام أو الخاص، يعوق التطوير اللازم للبنية التحتية. ضعف الوعي المجتمعي حول أهمية تقليل النفايات وإعادة تدويرها يزيد من المشكلة، حيث يعتمد الكثير من المواطنين على الإلقاء العشوائي للنفايات دون مراعاة للتأثيرات البيئية.

إذا لم تُتخذ إجراءات عاجلة لتحسين إدارة النفايات في هذه المحافظات، فمن المتوقع أن تتفاقم العواقب طويلة الأمد. سيؤدي ذلك إلى زيادة معدلات تلوث الهواء والمياه، وتدهور التربة الزراعية، وارتفاع نسب الأمراض المزمنة مثل الربو وأمراض الجهاز التنفسي. بالإضافة إلى ذلك، ستستمر الفرص الاقتصادية الضائعة، حيث يتم هدر كميات هائلة من الموارد القابلة للاستغلال من خلال إعادة التدوير أو تحويل النفايات إلى طاقة.

في ظل هذه التحديات، هناك حاجة ملحة لتنفيذ سياسات شاملة ترتكز على تحسين البنية التحتية، تعزيز الوعي المجتمعي، وتفعيل التعاون بين مختلف القطاعات الحكومية والخاصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بدون هذه التدابير، فإن الوضع البيئي في المفرق، الزرقاء، وجرش سيتدهور بشكل أكبر، مما يزيد من الأعباء البيئية والصحية والاقتصادية على المملكة.

السياسات الحالية

يعد ملف إدارة النفايات في الأردن من الملفات المعقدة التي تتداخل فيها عدة قطاعات مثل الإدارة المحلية، البيئة، السياحة، والزراعة، نظراً للتأثير المتبادل بين هذه القطاعات. على هذا الأساس، أطلقت وزارة الإدارة المحلية بالتعاون مع وزارة البيئة إستراتيجية وطنية لإدارة النفايات تهدف إلى تعزيز إعادة التدوير، الحد من النفايات، وضمان التخلص المستدام منها.

السياسات الحالية تشمل:

- إستراتيجية إدارة النفايات الوطنية: تهدف إلى تقليل كمية النفايات المرسلة إلى المكبات من خلال تعزيز إعادة التدوير وتطوير الحلول المستدامة.
- القوانين والتنظيمات البيئية: تنظم جمع النفايات وطرق التخلص الآمن منها، كما تحدد الشروط اللازمة لتحقيق الاستدامة البيئية.
- التعاون الدولي والشراكات: تعمل الحكومة الأردنية بالتعاون مع منظمات دولية مثل البنك الدولي وOECD لتعزيز قدرات الأردن في إدارة النفايات وتمويل المشاريع البيئية.

تحليل الفجوات:

رغم الجهود المبذولة من قبل الحكومة في تطوير السياسات العامة لإدارة النفايات، إلا أن هناك فجوات واضحة في التنفيذ. أحد هذه الفجوات هو نقص التمويل المستدام لمشاريع إدارة النفايات، حيث تعتمد العديد من المبادرات على تمويل خارجي مؤقت دون وجود آليات مالية مستقرة تضمن استمرار هذه المشاريع. كما أن غياب البنية التحتية الملائمة في بعض المناطق الريفية يجعل من الصعب تطبيق حلول متقدمة لإعادة التدوير أو تحويل النفايات إلى طاقة.

إضافة إلى ذلك، تواجه السياسات الحالية نقصًا في التنسيق بين الجهات المعنية، مما يؤدي إلى ازدواجية في الأدوار وتداخل في المسؤوليات. على سبيل المثال، هناك تداخل بين وزارة الإدارة المحلية ووزارة البيئة فيما يخص الإشراف على المكبات وتحفيز إعادة التدوير، مما يعرقل التنفيذ الفعّال للسياسات.

تحديات التنفيذ:

تواجه الحكومة الأردنية عدة صعوبات في تنفيذ القوانين الحالية. واحدة من أكبر التحديات هي الافتقار إلى الرقابة الصارمة على تطبيق القوانين البيئية، مما يؤدي إلى انتشار المكبات العشوائية وإلقاء النفايات بشكل غير قانوني. بالإضافة إلى ذلك، تعاني البلديات من نقص في الموارد التقنية والبشرية اللازمة لتنفيذ مشاريع إعادة التدوير على نطاق واسع.
تحدي آخر يتعلق بالتوعية المجتمعية، حيث لا يزال مستوى الوعي بأهمية إعادة التدوير وتقليل النفايات منخفضًا في بعض المناطق، مما يعيق تحقيق أهداف السياسات الوطنية. وعلى الرغم من وجود مبادرات لتوعية المواطنين، إلا أن عدم استدامة هذه الحملات وعدم تكاملها مع برامج التعليم في المدارس يجعل تأثيرها محدودًا.

الخلاصة:

تقدم السياسات الحالية إطارًا عامًا للتعامل مع مشكلة النفايات، لكنها تعاني من فجوات في التنفيذ والتمويل، بالإضافة إلى تحديات متعلقة بالتنسيق والتوعية المجتمعية. هناك حاجة ماسة إلى تطوير البنية التحتية وتحديث التشريعات لضمان التنفيذ الفعّال وتحقيق الأهداف المرجوة على المدى الطويل.

السياسات الحالية

تهدف هذه التوصيات إلى تقديم خطوات عملية واضحة لتحسين إدارة النفايات الصلبة في محافظات المفرق، الزرقاء، وجرش، وذلك من خلال دمج التكنولوجيا المتقدمة، تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص، وزيادة الوعي المجتمعي.

-تحليل الوضع الحالي:

تقييم البنية التحتية:

- **الخطوة الأولى:** إجراء تقييم شامل للبنية التحتية الحالية لإدارة النفايات في المحافظات الثلاث. يشمل ذلك تقييم محطات الفرز، المكبات، وقدرات إعادة التدوير.
- الأهداف القابلة للقياس: تحديد نقاط الضعف في البنية التحتية بحلول نهاية الربع الأول من 2025، مع تقديم تقرير تفصيلي حول القدرات الحالية والنقص الموجود.

جمع البيانات الدقيقة:

- التعاون مع المؤسسات الحكومية مثل وزارة البيئة ووزارة الإدارة المحلية لجمع بيانات دقيقة حول كمية النفايات، أنواعها، ومصادرها.
- **الأهداف القابلة للقياس:** الوصول إلى قاعدة بيانات متكاملة بحلول منتصف 2025، تحتوي على إحصاءات دقيقة حول كميات النفايات وأساليب معالجتها الحالية.

-أدوار الأطراف المعنية:

1- الوزارات الحكومية

- **وزارة البيئة:** الجهة المسؤولة عن وضع السياسات البيئية وتحديث اللوائح والتشريعات المتعلقة بإدارة النفايات. تشمل مسؤولياتها:

- متابعة تنفيذ السياسات البيئية وضمان الامتثال لها.
- مراقبة الأثر البيئي لمشاريع إعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة.
- توفير الدعم الفني والتدريب للجهات المشاركة في المشروع.

- **وزارة الإدارة المحلية:** تلعب دورًا رئيسيًا في التنسيق مع البلديات لتنفيذ خطط إدارة النفايات. تشمل مهامها:
  - تخصيص الموارد اللازمة وتقديم الدعم اللوجستي لمشاريع إعادة التدوير.
  - إدارة محطات جمع النفايات وتحديث مكبات النفايات.
  - مراقبة أداء البلديات وضمان كفاءة عمليات جمع النفايات ونقلها.

- **وزارة الطاقة والثروة المعدنية:** مسؤولة عن توفير الخبرات التقنية والتكنولوجية المتعلقة بتحويل النفايات إلى طاقة، ويشمل دورها:
  - تقديم الاستشارات الفنية حول أفضل التقنيات المتاحة لتحويل النفايات إلى طاقة.
  - دعم تطوير البنية التحتية اللازمة لتحويل النفايات إلى موارد طاقة مستدامة.

- **وزارة التربية والتعليم:** تساهم في تعزيز الوعي البيئي من خلال:
  - إدراج موضوعات إعادة التدوير وإدارة النفايات في المناهج الدراسية.
  - دعم مشاريع بيئية مدرسية تهدف إلى تعليم الطلاب أهمية الاستدامة.

- القطاع الخاص

- **شركات إعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة:** تشمل مسؤولياتها الاستثمار في البنية التحتية المطلوبة وتوفير الموارد المالية، بما في ذلك:
  - بناء وتشغيل محطات لإعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة.
  - تطوير تقنيات حديثة تسهم في تقليل تكلفة عمليات معالجة النفايات وتحسين كفاءتها.

- **شركات الصناعة والنقل:** يلزمها التكيف مع سياسات إدارة النفايات وتقليل الأثر البيئي، وتتمثل أدوارها في:
  - دعم الحكومة بتوفير الخبرة الفنية والبنية التحتية للمرافق البيئية.
  - تقليل المخلفات الصناعية وتبني ممارسات صديقة للبيئة في خطوط الإنتاج.

3- منظمات المجتمع المدني

- تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا حيويًا في التوعية المجتمعية وتعزيز السلوكيات الصديقة للبيئة، **ويشمل دورها:**
  - إطلاق حملات توعية تستهدف رفع الوعي حول إدارة النفايات وأهمية إعادة التدوير.
  - تنظيم ورش عمل تدريبية وبرامج تثقيفية بالتعاون مع المدارس والجامعات.
  - مراقبة أداء الجهات التنفيذية ورفع تقارير دورية عن تقدم المشروع وتحدياته.
- كما يمكن للمنظمات غير الربحية والمتخصصة في البيئة توفير تمويل إضافي للمشاريع الصغيرة أو الدعم الفني من خلال التعاون مع خبراء محليين ودوليين.

4- المجتمعات المحلية

- **الأسر والأفراد:** دورهم أساسي لضمان نجاح المشروع، ويشمل ذلك:
  - الالتزام بفرز النفايات في المنازل والتعاون مع الجهات المعنية في تطبيق السياسات.
  - المشاركة في حملات التوعية وإتباع السلوكيات التي تحد من إنتاج النفايات.
- **المدارس والجامعات:** تساهم من خلال دمج الطلاب في برامج بيئية، ويشمل دورها:
  - المشاركة في أنشطة إعادة التدوير المدرسية والجامعية والمساهمة في حملات التوعية.
  - تنظيم مسابقات أو برامج بيئية تعزز لدى الطلاب أهمية تقليل النفايات والحفاظ على البيئة.

5- الجهات الدولية

- البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): **تشمل مسؤولياتهم:**
  - تقديم الدعم المالي والخبرات الفنية للمشاريع البيئية في الأردن.
  - نقل المعرفة وتبادل الخبرات الدولية الناجحة في إدارة النفايات وتحويلها إلى طاقة.
  - دعم ورش العمل وبرامج التدريب لتعزيز قدرات الكوادر المحلية وتوفير الموارد المطلوبة.

6- البلديات والمجالس المحلية

- **التنفيذ والإشراف المحلي:** البلديات تعتبر المسؤول الأساسي عن تنفيذ عمليات إدارة النفايات على الأرض، ويشمل دورها:
  - إنشاء محطات فرز أولية للنفايات في المناطق الحضرية.
  - مراقبة التزام السكان بالممارسات المستدامة في التخلص من النفايات وتطبيق الغرامات عند الحاجة.
  - التنسيق مع الجهات الحكومية لتأمين التمويل والدعم الفني في المناطق الريفية.

توزيع المسؤوليات

لتنفيذ المشروع بشكل فعال، يجب تحديد مسؤوليات واضحة لكل جهة من الجهات المذكورة أعلاه، مع وضع إطار زمني لمتابعة الأداء وتقييم النتائج. هذا التوزيع الواضح للمسؤوليات يضمن تعزيز التعاون بين الجهات ويحد من التداخلات وتكرار المهام، مما يسهم في تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية للورقة.

-التوعية والتثقيف المجتمعي:

تنفيذ حملات إعلامية:

- **الخطوة العملية:** تنظيم حملات إعلامية واسعة النطاق بالتعاون مع وسائل الإعلام المحلية ومنظمات المجتمع المدني. تهدف هذه الحملات إلى زيادة الوعي بأهمية إعادة التدوير وتقليل النفايات، والتأكيد على دور المواطنين في الحفاظ على البيئة.
- **الأهداف القابلة للقياس:** قياس زيادة الوعي المجتمعي من خلال استطلاعات رأي محلية تجري في أواخر 2025، مع تحديد مدى انتشار سلوكيات إعادة التدوير وتقليل النفايات.

إشراك المدارس والجامعات:

- التعاون مع وزارة التربية والتعليم لإدخال مفاهيم إدارة النفايات في المناهج الدراسية. سيشمل ذلك تنظيم مشاريع بيئية على مستوى المدارس والجامعات.
- الأهداف القابلة للقياس: بحلول 2026، يجب أن يتم تنفيذ مشاريع بيئية في 50% من المدارس في المحافظات المستهدفة.

-تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

إنشاء شراكات:

- **الخطوة العملية:** تشجيع التعاون بين الحكومة والشركات الخاصة من خلال تقديم حوافز استثمارية. يجب أن يتم تطوير البنية التحتية اللازمة لإعادة التدوير من خلال بناء محطات فرز ومعالجة.
- **الأهداف القابلة للقياس:** بحلول منتصف 2026، يجب توقيع 5 اتفاقيات شراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع إعادة التدوير.

التعاون مع المنظمات الدولية:

- التوسع في التعاون الدولي لجلب التمويل والخبرة التقنية من الشركاء الدوليين مثل البنك الدولي وOECD.
- **الأهداف القابلة للقياس:** زيادة التمويل الدولي لمشاريع إدارة النفايات بنسبة 30% بحلول نهاية 2026.

-تطوير السياسات والتشريعات.

مراجعة التشريعات القائمة:

- الخطوة العملية: العمل على تحديث القوانين المتعلقة بإدارة النفايات لضمان شموليتها وفاعليتها، مع تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح
- الأهداف القابلة للقياس: بحلول 2025، يجب إقرار تشريعات جديدة تتعلق بإعادة التدوير وتحفيز الاستثمار في قطاع تحويل النفايات إلى طاقة.

تشجيع الاستثمار:

- تقديم حوافز اقتصادية مثل تخفيضات ضريبية أو تسهيلات مالية للشركات التي تستثمر في قطاع إدارة النفايات.
- **الأهداف القابلة للقياس:** تحقيق زيادة بنسبة 20% في الاستثمارات المحلية والدولية في قطاع إدارة النفايات بحلول نهاية 2026.

-إدخال التكنولوجيا المبتكرة.

استخدام التكنولوجيا الحديثة:

- **تفصيل البدائل التكنولوجية:** تبني تقنيات مثل الحرق النظيف لتحويل النفايات إلى طاقة، وتقنيات الغاز الحيوي لتحويل النفايات العضوية إلى طاقة متجددة. يمكن تطبيق هذه التقنيات على مستوى المرافق الكبيرة لتحسين كفاءة إدارة النفايات وتقليل الانبعاثات.
- **الأهداف القابلة للقياس:** بحلول منتصف 2027، يجب أن تكون 3 محطات طاقة عاملة في الزرقاء والمفرق وجرش قادرة على معالجة 40% من النفايات العضوية.

-تعزيز الأبحاث والتطوير:

- تشجيع البحث والتطوير في الجامعات ومراكز البحث لتطوير حلول مبتكرة لإدارة النفايات، مثل تحويل النفايات الإلكترونية إلى موارد.
- **الأهداف القابلة للقياس:** تقديم 3 مشاريع بحثية جديدة بالتعاون مع الجامعات الأردنية بحلول 2026.

-تحديد أهداف واضحة وقابلة للقياس:

تحديد مؤشرات الأداء:

- وضع أهداف قابلة للقياس تشمل تقليل حجم النفايات في المكبات وزيادة نسبة إعادة التدوير. يمكن استخدام مؤشرات مثل كمية النفايات المعاد تدويرها ونسبة الطاقة المنتجة من النفايات.
- **الأهداف القابلة للقياس:** تقليل كمية النفايات في المكبات بنسبة 20% وزيادة نسبة إعادة التدوير إلى 40% بحلول 2028.

وضع جداول زمنية:

- **الخطوة العملية:** تحديد جداول زمنية محددة لكل مرحلة من مراحل الخطة، بدءًا من منتصف 2025 وحتى منتصف 2028.
- **الأهداف القابلة للقياس:** تحقيق 50% من الأهداف البيئية بحلول نهاية 2026.

-المتابعة والتقييم المستمر:

إنشاء لجنة مراقبة:

- **الخطوة العملية:** تشكيل لجنة مختصة لمتابعة تنفيذ السياسات وتقييم النتائج بشكل دوري لضمان تحقيق الأهداف.
- **الأهداف القابلة للقياس:** تقديم تقارير ربع سنوية بحلول منتصف 2025 تتابع تقدم المشاريع.

-تعديل السياسات حسب الحاجة:

- بناءً على التقييم المستمر، يمكن تعديل السياسات لتحقيق فعالية أكبر ومعالجة العقبات التي تواجه التنفيذ.
- **الأهداف القابلة للقياس:** تقديم اقتراحات لتعديلات على السياسات كل عامين لضمان تحقيق أهداف الاستدامة.

-تحسين التشريعات والسياسات:

- **مراجعة القوانين:** توصي الورقة بإجراء مراجعة شاملة للقوانين الحالية المتعلقة بإدارة النفايات، مع التركيز على تحديث التشريعات لتكون أكثر فعالية في تعزيز إعادة التدوير وتقليل النفايات.
- **الأهداف القابلة للقياس:** يجب الانتهاء من مراجعة القوانين بحلول نهاية عام 2025، مع تقديم تقرير يحدد الفجوات القانونية ويوصي بالتعديلات اللازمة.

-تطوير البنية التحتية:

- **إنشاء محطات معالجة:** يجب إنشاء محطات لمعالجة النفايات وتحويلها إلى طاقة في المحافظات المستهدفة، مما سيساعد على معالجة جزء كبير من النفايات.
- **الأهداف القابلة للقياس:** يجب أن يتم الانتهاء من إنشاء أول محطة بحلول نهاية 2026، على أن يتم تطوير المزيد من المحطات في السنوات اللاحقة.

-تنفيذ برامج تجريبية:

- **اختبار نماذج جديدة:** من خلال تنفيذ برامج تجريبية في بعض المناطق، يمكن تقييم فعالية التقنيات الحديثة مثل الغاز الحيوي والحرق النظيف.
- **الأهداف القابلة للقياس:** يجب أن تتضمن البرامج التجريبية نماذج قابلة للتكرار، ويتم تقديم تقرير عن النتائج بحلول نهاية 2027.

دراسات الحالة الدوليّة الناجحة

1- محطة تواس جنوب للنفايات إلى طاقة - سنغافورة

نبذة عن المشروع: تعتبر محطة تواس جنوب للنفايات إلى طاقة واحدة من أكبر المحطات في سنغافورة، حيث تقوم بمعالجة حوالي 3,000 طن من النفايات يومياً وتوليد 120 ميغاواط من الكهرباء، ما يكفي لتلبية احتياجات حوالي 120,000 منزل.

التقنيات المستخدمة: تعتمد المحطة على تقنيات الحرق النظيف المتقدمة، التي تقلل من انبعاثات الغازات الضارة وتساهم في توليد الكهرباء بشكل فعّال.

نتائج المشروع: ساهم المشروع في تقليل كميات النفايات الصلبة التي يتم إرسالها إلى المكبات، وخفض انبعاثات الكربون، وتوليد طاقة كهربائية متجددة تخدم المجتمع.
التطبيق على الحالة الأردنية: يمكن تطبيق نموذج محطة تواس جنوب من خلال إنشاء محطات صغيرة إلى متوسطة الحجم لتحويل النفايات إلى طاقة، خاصة في المحافظات ذات الكثافة السكانية العالية مثل الزرقاء.

2- مشروع تحويل النفايات إلى طاقة في ستوكهولم - السويد

نبذة عن المشروع: يعتمد نظام ستوكهولم للنفايات إلى طاقة على شبكة تدفئة مركزية ضخمة توفر التدفئة لنحو 800,000 منزل باستخدام النفايات كوقود رئيسي.

التقنيات المستخدمة: تستخدم المحطة تقنية الحرق النظيف وتقنية استرداد الحرارة، التي تقوم بتحويل النفايات إلى طاقة لتسخين المياه التي تُضخ لاحقًا لتدفئة المنازل.

نتائج المشروع: أسهم المشروع في تحويل ما يزيد عن 99% من النفايات الصلبة المنزلية إلى طاقة، وخفض معدلات التلوث بشكل كبير.

التطبيق على الحالة الأردنية: يمكن اعتماد هذه التقنية بشكل محدود في المحافظات ذات المناخ البارد مثل جرش، حيث يمكن استغلال النفايات لتوفير التدفئة عن طريق شبكات تدفئة مركزية بسيطة.

3- محطة تحويل النفايات إلى طاقة في طوكيو - اليابان

نبذة عن المشروع: تعتمد طوكيو على مجموعة من محطات تحويل النفايات إلى طاقة التي تعالج نحو 70% من النفايات الصلبة، باستخدام تقنيات حرق متقدمة وتقنيات استخلاص الطاقة.

التقنيات المستخدمة: تعتمد طوكيو على نظم الحرق النظيفة المتقدمة التي تقلل من إنتاج الرماد وتمنع انتشار الملوثات الضارة، بالإضافة إلى استرداد الحرارة والكهرباء.

نتائج المشروع: أسهمت هذه المحطات في تقليل التلوث وتعزيز إنتاج الطاقة، وتمكنت طوكيو من الحفاظ على بيئة نظيفة حتى مع كثافة سكانها العالية.
التطبيق على الحالة الأردنية: يمكن الاستفادة من تقنيات طوكيو لزيادة كفاءة تحويل النفايات إلى طاقة وتقليل الانبعاثات، خاصة في المدن الصناعية الكبرى مثل المفرق.

التمويل وآليات الدعم المتاحة

1. الموازنة الحكومية:

- يمكن تخصيص جزء من الموازنة السنوية لوزارة البيئة ووزارة الإدارة المحلية لدعم إنشاء وتطوير محطات إعادة التدوير والبنية التحتية لإدارة النفايات.
- تمويل دعمبرامج التوعية والتثقيف المجتمعي بشأن أهمية إعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة.

2. التمويل الدولي:

- **البنك الدولي:** يمكن التقديم على منح أو قروض منخفضة الفائدة للمشاريع البيئية المتعلقة بإدارة النفايات، خاصة أن البنك الدولي يمتلك برامج لدعم البلدان النامية في إدارة الموارد البيئية.
- **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):** تقدم هذه المنظمة برامج تمويل لدعم التنمية البيئية، ويمكن التعاون معها للحصول على منح مخصصة لدعم البنية التحتية.
- **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):** يدعم البرنامج مشاريع الاستدامة البيئية عبر تمويل جزئي أو كلي للمبادرات المتعلقة بإدارة النفايات وإعادة التدوير.

3. الشراكات بين القطاعين العام والخاص:

- **استثمارات الشركات المحلية والدولية:** يمكن تشجيع شركات القطاع الخاص على الاستثمار في بناء وتشغيل محطات إعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة، وذلك مقابل منحهم عقود طويلة الأجل أو حوافز مالية، مثل تخفيضات ضريبية.
- **الشركات الصناعية:** دعوة الشركات التي تنتج كميات كبيرة من النفايات، مثل شركات التصنيع الكبرى، للمساهمة في تمويل مشاريع إدارة النفايات كجزء من مسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.

4. منظمات المجتمع المدني والمنح الصغيرة:

- المنظمات البيئية المحلية: العديد من الجمعيات والمنظمات غير الربحية المحلية والدولية تقدم منحًا صغيرة يمكن استخدامها لتنفيذ حملات التوعية البيئية أو لإنشاء وحدات تجريبية لإعادة التدوير في المناطق المستهدفة.
- المؤسسات المانحة الخاصة: بعض المؤسسات العالمية والمحلية، مثل مؤسسة بيل وميليندا غيتس، تقدم منحًا لدعم المشاريع التي تحقق الاستدامة البيئية في المجتمعات النامية.

آليات الدعم المالي المقترحة

1. تأسيس صندوق وطني لإدارة النفايات:

- يتم تمويله من خلال مخصصات حكومية وشركاء دوليين، ويتم تخصيصه لدعم مشاريع البنية التحتية والمرافق البيئية.
- يمكن لهذا الصندوق أن يشمل حوافز إضافية لتمويل مشاريع محلية على مستوى البلديات، مما يضمن استدامة التمويل وتحقيق المشاريع طويلة الأجل.

2. الحوافز الضريبية:

- منح إعفاءات ضريبية للشركات المستثمرة في قطاع إعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة، وذلك لتحفيزهم على المشاركة في هذه المشاريع.
- توفير تخفيضات ضريبية للمؤسسات التي تستخدم تقنيات صديقة للبيئة أو تتبنى أساليب إدارة النفايات الفعّالة.

3. قروض مدعومة لمشاريع البنية التحتية:

- تقديم قروض ميسّرة للشركات الصغيرة والمتوسطة المهتمة بالمشاركة في مشاريع إعادة التدوير وتطوير البنية التحتية للمرافق البيئية.
- يمكن أيضًا دعم الشركات عن طريق خفض أسعار الفائدة أو توفير ضمانات قروض عبر البنك المركزي أو جهات حكومية، لتشجيعهم على الاستثمار في المشاريع البيئية.

4. فرض رسوم بيئية على الأنشطة الملوثة:

- فرض رسوم على المؤسسات التي تُنتج كميات كبيرة من النفايات أو تستخدم تقنيات غير صديقة للبيئة، بحيث يتم توجيه هذه العوائد لدعم المشاريع البيئية.
- تطبيق رسوم إعادة التدوير على المنتجات البلاستيكية أو المعبأة في مواد غير قابلة للتحلل، واستخدام هذه الرسوم لتمويل برامج إعادة التدوير.

5. برامج الاستدامة المدعومة من الشركاء الدوليين:

- إنشاء برامج مشتركة بالتعاون مع جهات دولية تشمل تمويل حملات التوعية المجتمعية، وبناء القدرات المحلية وتدريب الكوادر.
- توقيع اتفاقيات طويلة الأجل مع الشركاء الدوليين لدعم البنية التحتية وتقديم التمويل اللازم من خلال برامج مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

أهداف التمويل المستدام

- **تطوير البنية التحتية للمكبات:** تخصيص التمويل لبناء محطات حديثة تتعامل مع النفايات بطرق صديقة للبيئة، بما يشمل مرافق إعادة التدوير وتحويل النفايات إلى طاقة.
- **دعم التوعية المجتمعية:** تمويل حملات طويلة الأمد تستهدف المدارس والجامعات والمجتمع المدني لرفع مستوى الوعي حول أهمية إدارة النفايات.
- **توسيع مراكز البحث والتطوير:** استثمار جزء من التمويل في تطوير الأبحاث حول تقنيات تحويل النفايات إلى طاقة، بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات الأكاديمية المحلية.

هذه المقترحات التمويلية ستساعد في تحقيق استدامة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الحلول البيئية في ورقة السياسات وضمان استمراريتها على المدى الطويل.

الخطة التنفيذية والجداول الزمنية

ستشمل الخطة جدولاً زمنياً مدته 3 سنوات (2025-2028)، مع مراعاة الأولويات الرئيسية، مثل بناء البنية التحتية، التوعية، تطبيق التشريعات، وإدخال التكنولوجيا الحديثة.

المرحلة الأولى (يونيو 2025 -أغسطس 2025): التحضير والتخطيط العاجل

الأهداف:

- وضع أساس قوي لإدارة النفايات.
- البدء في الإجراءات العملية الأساسية.

الأنشطة:

1. **تشكيل فرق العمل العاجلة (يونيو 2025):**

- تشكيل لجنة طوارئ تضم ممثلين من وزارة البيئة، وزارة الإدارة المحلية، البلديات، والشركاء الدوليين.
- تخصيص فرق عمل في المحافظات الثلاث لمتابعة التنفيذ السريع.

2. **إطلاق حملات توعية عاجلة (يونيو -يوليو 2025):**

- تنظيم حملات إعلامية سريعة لرفع مستوى الوعي حول خطورة الوضع الحالي وأهمية إعادة التدوير وتقليل النفايات.
- التعاون مع وسائل الإعلام المحلية والمدارس لتوعية المجتمعات المحلية.

3. **التقييم السريع للبنية التحتية الحالية (يوليو -أغسطس 2025):**

- إجراء تقييم سريع للمكبات الحالية ومحطات الفرز.
- تحديد احتياجات عاجلة لإنشاء محطات مؤقتة لإعادة التدوير.

المتطلبات:

- فرق عمل ميدانية.
- دعم حكومي فوري.
- ميزانية أولية لحملات التوعية.

المرحلة الثانية (سبتمبر 2025 -ديسمبر 2025): التنفيذ السريع

الأهداف:

- البدء في تنفيذ المشاريع الرئيسية لتحسين إدارة النفايات.

الأنشطة:

1. **إنشاء محطات إعادة التدوير المؤقتة (سبتمبر -أكتوبر 2025):**
   - بناء محطات مؤقتة لإعادة التدوير في المواقع الأكثر تضررًا في المحافظات الثلاث.
   - تجهيز هذه المحطات لتكون قادرة على معالجة النفايات الأساسية (بلاستيك، معادن، نفايات عضوية).
2. **تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار العاجل (سبتمبر -نوفمبر 2025):**
   - تقديم حوافز مالية واستثمارية عاجلة للشركات المحلية للاستثمار في إدارة النفايات.
   - توقيع اتفاقيات سريعة مع شركات خاصة لبناء وتشغيل مرافق لإعادة التدوير.
3. **تشديد الرقابة وتفعيل القوانين (سبتمبر -ديسمبر 2025):**
   - تعزيز الضابطة العدلية لتطبيق القوانين المتعلقة بالنفايات، بما في ذلك مكافحة الإلقاء العشوائي.
   - تفعيل الغرامات الفورية للجهات المخالفة.

المتطلبات:

- تمويل لتطوير المحطات المؤقتة.
- دعم قانوني لضمان تنفيذ الغرامات والقوانين.
- مشاركة القطاع الخاص بشكل فعال.

المرحلة الثالثة (يناير 2026 -يونيو 2026): التقييم والتوسع السريع

الأهداف:

- تقييم النتائج الأولية والتوسع في الحلول الأكثر نجاحًا.

الأنشطة:

1. **تقييم الأداء الأولي (يناير -فبراير 2026):**
   - إعداد تقرير مرحلي حول الأداء العام لمحطات إعادة التدوير المؤقتة وحملات التوعية.
   - تحديد الثغرات وتحسين العمليات.
2. **توسيع البنية التحتية القائمة (فبراير -مايو 2026):**
   - بناء محطات دائمة لإعادة التدوير في المناطق ذات الحاجة الأكبر.
   - توسيع النقاط الخضراء لجمع النفايات الإلكترونية والخطرة في مختلف المحافظات.
3. **تعزيز التعاون الدولي والمحلي (مارس -يونيو 2026):**
   - توقيع اتفاقيات تعاون جديدة مع المنظمات الدولية والمحلية لتمويل مشاريع طويلة الأجل.
   - توسيع برامج التوعية بالتعاون مع المجتمع المدني والمدارس لزيادة المشاركة المجتمعية.

المتطلبات:

- تمويل إضافي من الشركاء الدوليين.
- فرق متابعة لتقييم النتائج.
- استمرارية حملات التوعية وزيادة الرقابة.

الملخص الزمني السريع:

- يونيو 2025 -أغسطس 2025: التحضير والتخطيط العاجل (تشكيل فرق العمل، حملات التوعية، التقييم السريع).
- سبتمبر 2025 -ديسمبر 2025: التنفيذ السريع (بناء محطات مؤقتة، تحفيز الاستثمار، تشديد الرقابة).
- يناير 2026 -يونيو 2026: التقييم والتوسع السريع (تقييم الأداء، بناء محطات دائمة، تعزيز التعاون الدولي والمحلي).

المتطلبات الإجمالية:

- دعم حكومي فوري وتمويل سريع لإنشاء البنية التحتية المؤقتة.
- تشريعات قوية ورقابة صارمة لضمان تطبيق القوانين.
- مشاركة مجتمعية فعالة من خلال حملات التوعية وبرامج المدارس.

النتائج المتوقعة بحلول يونيو 2026:

1. إنشاء محطات مؤقتة لإعادة التدوير في جميع المحافظات المستهدفة.
2. زيادة الوعي المجتمعي بأهمية تقليل النفايات وإعادة التدوير.
3. تقليل نسبة النفايات الملقاة عشوائيًا وتحسين جودة البيئة في المناطق المستهدفة.
4. جذب استثمارات سريعة من القطاع الخاص لتطوير بنية تحتية دائمة.

الخاتمة

تتطلب الحاجة الملحة لتحسين إدارة النفايات في محافظات المفرق والزرقاء وجرش إجراءات سريعة وفعالة تحقق نتائج مستدامة تسهم في حماية البيئة وتعزيز صحة المواطنين. من خلال هذه الورقة، تم تحديد مجموعة من التوجيهات والخطوات التنفيذية، تبدأ بالتخطيط العاجل وتأسيس البنية التحتية الأساسية، وصولًا إلى تعزيز الوعي المجتمعي وتفعيل القوانين.

تتضمن الخطة تشكيل فرق عمل متخصصة لتقييم الوضع الحالي بشكل دقيق وسريع، بالإضافة إلى إطلاق حملات توعية تستهدف تغيير سلوكيات المجتمع تجاه النفايات. يتبع ذلك بناء محطات مؤقتة لإعادة التدوير وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في إدارة النفايات، مع تشديد الرقابة على الجهات المخالفة.

في المرحلة النهائية، تركز الخطة على التقييم المستمر وتوسيع الحلول الأكثر نجاحًا، بما يشمل إنشاء محطات دائمة وتوسيع نطاق التعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين لضمان استدامة طويلة الأمد. تُنفّذ هذه الخطوات وفق جدول زمني ممنهج يبدأ من منتصف عام 2025 ويستمر حتى منتصف عام 2028، مع التركيز على ضمان فاعلية التنفيذ وتحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية في الوقت المحدد.

من خلال تنفيذ هذه التوجيهات، يمكن تحقيق تحسينات ملموسة في إدارة النفايات، مما يسهم في تقليل حجم النفايات الصلبة وزيادة نسبة إعادة التدوير. هذه التحسينات ليست مجرد أهداف محلية، بل تمثل استثمارًا في مستقبل بيئي مستدام للأجيال القادمة. إن استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتفعيل التشريعات، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص كلها ركائز أساسية لتحقيق النجاح المنشود.

ندعو جميع الأطراف المعنية الحكومة، القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني—إلى الالتزام بتنفيذ هذه الحلول. فقط من خلال التكاتف والتعاون يمكننا ضمان استدامة هذه الحلول وتكرار النجاحات في محافظات أخرى في المستقبل، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر صحة ورفاهية للجميع.

المراجع

وزارة البيئة في الأردن:
وزارة البيئة، "إستراتيجية إدارة النفايات في الأردن"، الموقع الرسمي لوزارة البيئة.

الهيئة المستقلة للرقابة على النفايات:
الهيئة المستقلة للرقابة على النفايات، "تقرير حول الوضع البيئي في الأردن"، الهيئة المستقلة للرقابة على النفايات.

الجهاز المركزي للإحصاء:
الجهاز المركزي للإحصاء، "التقرير السنوي حول إدارة النفايات في الأردن"، الجهاز المركزي للإحصاء.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD):
OECD, "استعراض إدارة النفايات في الأردن"، OECD.

البنك الدولي:
البنك الدولي، "التقرير حول إدارة النفايات الصلبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، البنك الدولي.

تقارير الأمم المتحدة:
الأمم المتحدة، "التنمية المستدامة في الأردن: تقرير التنمية البشرية"، UNDP.

الأبحاث والدراسات الأكاديمية:
العديد من الدراسات الأكاديمية التي تناولت إدارة النفايات في الأردن، مثل مقالات منشورة في مجلات بيئية أو اجتماعية.

عن مشروع مختبر الاستدامة الأردني

مشروع "مختبر الاستدامة الأردني" للقادة الشباب أطلقه معهد السياسة والمجتمع مطلع شباط 2024، بالشراكة مع السفارة الأمريكية في عمّان، الذي يهدف إلى تمكين الشباب الأردني للمشاركة الفعّالة في عمليات اتخاذ القرار المتعلقة بالتنمية المستدامة في مواجهة تحديات الاستدامة وتعزيز مستقبل أخضر من خلال منظور التنمية المستدامة(SDGs)، والعثور على حلول مبتكرة في القطاعات البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

استهدف المشروع 24 شاباً وشابة من المحافظات الأردنية كافة، بما في ذلك الأفراد ذوي الإعاقات، يتم العمل في لجنة وطنية عالية الكفاءة مسؤولة عن دراسة تحديات مجتمعاتهم وتطوير حلول مستدامة، بعد أن خضعوا إلى تدريبات مكثّفة مع خبراء ومتخصصون بالقضايا البيئية، عزّزت من مهاراتهم القيادية وفهمهم للمفاهيم المتعلقة بالاستدامة وأهدافها وآليات كتابة ورقة سياسات لأفكارهم التنموية، توزّع المشاركين إلى فرق من أقاليم مختلفة، أجروا تحليلاً منهجياً لما تحتاجه مناطقهم، بإعطاء جلسات توعوية وتحديد الاحتياجات لأقاليم الشمال والوسط والجنوب في عدة مؤسسات مجتمعية، خرجوا بحلول مبتكرة وفرص التنمية المستدامة المتاحة فيها.

يهدف المعهد من خلال هذه البرامج الى تمكين الشباب الأردني للمشاركة الفعّالة، ورفع الوعي حول أهداف التنمية المستدامة وأهمية مشاركة الشباب، وتعزيز التعاون والتشبيك بين أصحاب المصلحة، وضمان شمول الأفراد ذوي الإعاقات في جميع الأنشطة.

مختبـر
الاستدامـة الأردني

معهـد السياســة والمجتمــع

معهد السياسة والمجتمع مؤسسة غير ربحية، ومعهد دراسات وأبحاث مستقل يهدف من خلال عمله الى تحقيق الاستقرار والازدهار في الاردن والاقليم وتعزيز اطر وادوات المعرفة بالمنطقة ومجتمعاتها يقوم المعهد بتحليل واستشراف المخاطر والتغيرات وطرح الافكار الخلاقة والحلول العملية التي تساهم في معالجة التحديات المحلية والاقليمية في المجالات السياسية والامنية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة المرتبطة بالتحولات الديمغرافية ودور الشباب في السياسة والمجتمع.

كما يساهم المعهد في توضيح السياسات العامة والتحديات المعقدة وتعزيز القاعدة المعرفية للمواطن والمسؤول حول التحولات المحلية والعالمية التي تحدد ملامح المستقبل
هذا ويقوم المعهد بدوره ضمن منظومة القيم الوطنية في تعزيز ثقافة الاعتدال والوسطية وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة وتطوير الحياة الديمقراطية.

يشمل عمل المعهد بالاضافة الى الدراسات والأبحاث التي يقوم بها، تقديم الاستشارات والتدريب في مجالات مختلفة حيث يساهم في تدريب الشباب على قيم المواطنة والديمقراطية وسيادة القانون والمباديء الوطنية الجامعة. كما يقوم المعهد من خلال برامجه البحثية والتدريبية في مجال بناء السياسات بتعزيز قدرة صانع القرار في التعامل مع التحديات الضاغطة وبناء الاستراتيجيات الضرورية لمواجهة المخاطر.

يهدف المعهد في تركيز جهود عدد من الباحثين والخبراء والمختصين من مجالات مختلفة وبشكل متكامل في بناء افكار وحلول عملية لتحديات راهنة و متغيرات متوقعة لدعم عمل المؤسسات وتعزيز القدرة في تحقيق المصلحة الوطنية.

www.politicsociety.org Info@politicsociety.org

جميع الحقوق محفوظة © معهد السياسة والمجتمع

معهد
السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute